ملف العدد

التغيرات الاقتصادية بآسيا في ضوء التغيرات الدولية

د. رانيا محمد الشيخ
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

الملخص:

شـهدت الآونـة الأخـيرة تحـولاً في ميـزان القـوى الاقتصاديـة العالميـة، وذلـك لصالـح الـدول الصاعـدة اقتصاديـاً وتحديـداً قـارة آسـيا في ظـل مـا تحققـه اقتصادات دولهـا مـن معـدلات نمـو وطفـرات تنمويـة عاليـة، وبالرغـم مـن ذلـك فـإن النمـو الاقتصـادي في آسـيا سـيتراجع، وذلـك بسـبب تباطـؤ الصـين واسـتمرار الـصراع بـين روسـيا و أوكرانيـا، فضـلاً عـن تباطـؤ النمـو العالمـي الـذي يبلـغ 3.2% عـام 2022 ، ومـن المتوقـع انخفاضـه إلي 2.7% عـام 2023، إلي جانـب الارتفـاع السريـع في الأسـعار وخاصـة أسـعار الغـذاء والطاقـة، والـذي قـد يـؤدي إلي وصـول التضخـم العالمـي إلي 8.8% عـام 2023.

وبالتـالي فـإن تلـك الصدمـات قـد أسـفرت عـن تحديـات اقتصاديـة جديـدة للـدول الآسـيوية ، ومنهـا أولا : اسـتمرار حـالات الإصابـة بكوفيـد- 19 ،واسـتمرار عمليـات الإغـلاق فى الصـين؛ والسـبب الثـانى هـو تأثـير الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، ولاسـيما عـلى أسـعار النفـط وقضايـا سلاسـل التوريـد، والسـبب الثالـث هـو تباطـؤ النمـو العالمـى فى ظـل التضخـم.

Abstract:

Recent times have seen a shift in the balance of global economic power in favour of economically emerging countries, specifically the Asian continent, with high rates of growth and development spikes in its economies. Nevertheless, economic growth in Asia will decline due to

China's slowdown and continuing conflict between Russia and Ukraine global growth slowed by 3.2% in 2022, It is expected to fall to 2.7% in 2023, along with a rapid rise in prices, especially food and energy prices. This could bring global inflation to 8.8% in 2023

Those shocks have thus resulted in new economic challenges for Asian countries, first: the persistence of cases of COVID-19 and the continuation of lockdowns in China; The second is the impact of the Russian-Ukrainian war, particularly on oil prices and supply chain issues, and the third is the slowdown in global growth under inflation.

المقدمة:

مـر النظـام الاقتصـادي العالمـي بعـدة مراحـل مـن التطـور وصـولاً إلي ملامحـه الحاليـة والـذي لا يـزال في تطـور وتغـير مسـتمر وذلـك بدايـة مـن اتفاقيـة بريـتن وودز عـام 1945والتـي أدت إلي نشـأة صنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي ومـن ثـم اكتمـل المثلـث وذلـك مـع نشـأة منظمـة التجـارة العالميـة عـام 1995، وقـد بـرزت سـيطرة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والنمـط الغـربي الرأسـمالي كقاعـدة عامـة للاقتصـاد العالمـي في النظـام الجديـد بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي والنظـم الاقتصاديـة الاشـتراكية ،ومـن هنـا اصبحنـا أمـام واقـع دولي جديـد يفـترض أنـواع مـن التفاعـل الاقتصـادي في الفضـاء الـدولي وأن الدخـول إلي هـذا الفلـك انمـا يتطلـب اتبـاع شروط معينـة.

حيـث يضـم الاقتصـاد الآسـيوي أكـثر مـن 4.7 مليـار نسـمة تقريبـاً 60% مـن سـكان العـالم موزعـين في 50 دولـة مختلفـة، وتعتـبر آسـيا أسرع المناطـق الاقتصاديـة نمـواً بالإضافـة إلي أنهـا أكـبر اقتصـاد قـارئ في العـالم وذلـك وفقـاً للناتـج المحـلي الإجـمالي البالـغ 41.36 تريليـون دولار عـام 2023 ومعـدل نمـو حقيقـي للناتـج المحـلي يبلـغ 4.2%.

ونتيجة للمساحة الكبيرة لقارة آسيا تتوزع الثروة علي نحو واسع بين البلدان وداخلها، حيث تتركز الثروة بشكل رئيسي في شرق آسيا والهند وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلي الدول العربية الغنية بالثروات النفطية في غرب آسيا كالمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

وفي ظل تداعيات الحرب في أوكرانيا والفيضانات المأساوية في باكستان والأزمة الاقتصادية في سريلانكا ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي تواجه آسيا مزيجاً غير مسبوق من الصدمات، بالإضافة إلي الآثار العميقة والمستمرة التي خلفتها جائحة كورونا، وبالتالي فإن تلك الصدمات قد خلقت تحديات اقتصادية جديدة للدول الآسيوية في عدة قطاعات منها التجارة والاستثمار والتضخم.... الخ ،وهذا يتضح فيما يلي:

أولا تحسن بطئ للاقتصاد الآسيوي :

بدأت الاقتصادات الآسيوية في التعافي منذ أواخر عام 2021، هذا التعافي جاء مدفوعاً بتعافي الطلب العالمي علي السلع وعودة حركة السياحة والنقل تدريجياً وتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في مجموعة «الآسيان» خلال عام 2021 نسبة 3.4% مقارنة بمعدل انكماش (-3.4%) عام 2020، بينما وصل معدل النمو الاقتصادي في منطقة آسيا الصاعدة والنامية نسبة 7.3% عام 2021 مقارنة بمعدل انكماش وصل إلي (-8%) عام 2020.

إن هذا التعافي في قارة آسيا إنما تحقق بسبب معدلات النمو القوية التي حققتها الصين –أكبر اقتصادات القارة- والذي بلغ 8.1% عام 2021 مقارنة ب 2.2% عام 2020، وهو ما يعود إلي زيادة حجم الصادرات الصينية ،والتي بلغت 3.36 تريليون دولار عام 2021 بزيادة قدرها 30% مقارنة بعام 2020، كما كان للهند أيضاً دوراً في هذا التعافي حيث سجل معدل نمو اقتصاها 8.9% عام 2021 مقارنة بمعدل انكماش بلغ (-6.6%) عام 2020.

ومع اندلاع الحرب الروسية –الأوكرانية بداية عام 2022 واجه العالم أزمات

جديدة أصابت الاقتصاد حالة من الارتباك حيث أدت إلي ارتفاع أسعار السلع بمعدلات كبيرة ،وتفاقمت أزمة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية، وقامت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة وتبني سياسات تقييدية ، وهو ما جاء نتيجة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة 3 مرات خلال عام 2022 ، وذلك في محاولة لكبح الارتفاع المتتالي لمعدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن زيادة سعر الفائدة في دول آسيا يؤدى إلي مزيد من الضغوط المالية علي اقتصاداتها وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، ويوضح الجدول التالي معدل النمو الاقتصادي في عدد من الدول الآسيوية، فيما يلي :

جدول (1)

معدل النمو الاقتصادي في عدد من الدول الآسيوية (%)

	الصين	الهند	اليابان	كوريا الجنوبية	استراليا	الفلبين	إندونيسيا
2021	8.1	8.9	1.6	4	4.8	5.6	3.7
2022	3.3	7.4	1.7	2.5	3.8	6.7	5.4
توقعات 2023	4.6	6.1	1.7	2.1	2.2	5.0	5.2

المصدر: IMF world economic outlook update, July 2022

ثانيا :تأثير التغيرات المناخية والخسائر الاقتصادية في آسيا

يشير تقرير جديد صادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية في آسيا قد ارتفعت ، حيث أنه فقط في عام 2021 تسببت أخطار الماء والطقس في خسائر بلغت 35.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما أثر علي ما يقرب من 50 مليون شخص.

كما أوضح التقرير الذي تم انتاجه بشكل مشترك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) خلال مؤتمر الأطراف

(COP27) ، والمنعقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية أن الخسائر الاقتصادية آخذة في الارتفاع ، وذلك مقارنة بالمتوسط في السنوات العشرين الماضية ، وذلك بالنسبة لمعظم أنواع الكوارث حيث اوضح التقرير أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الجفاف زادت بنسبة 63% وزادت تلك الناجمة عن الفيضانات بنسبة 23% ، كما زادت تلك الخسائر الناجمة عن الانهيارات الأرضية بنسبة 147% مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2020.

ولمواجهة خطلا التغيرات المناخية فقد اعطت الدول الآسيوية الأولوية للتكيف في خططها للعمل المناخي وذلك من خلال القاء الضوء علي الزراعة والمياه والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والصحة والنظام الإيكولوجي باعتبارها مجالات ذات أولوية قصوى ، وتتمثل أهم أولويات التكيف فيما يلي:

1- بناء بنى تحتية قادرة علي الصمود وتعزيز نظم للإنذار المبكر.
2- تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية في الأراضي الجافة.
3- جعل إدارة موارد المياه أكثر قدرة علي الصمود.
4- تنفيذ الحلول القائمة علي الطبيعة.

ثالثا آسيا ومخاطر التفتت الاقتصادي

إن التوترات الجيوسياسية تشير إلي احتمالية تفوق المنافسة الاستراتيجية ومخاوف الأمن القومي علي الفوائد الاقتصادية المشتركة للتجارة الدولية، مع حقيقة عدم إمكانية الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ما يعني ضرورة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات ،وبالتالي فإن هذا الاحتمال سوف يكون مكلفاً خاصةً بالنسبة لآسيا، وذلك بسبب أن نصف وارادات الولايات المتحدة الأمريكية وثلث وارادات أوروبا تأتي من آسيا أي أن البلدان الآسيوية تمثل ما يقرب من نصف الطلب العالمي علي السلع الأساسية.

إن عدم اليقين في السياسة التجارية قد ارتفع خصوصاً عام 2018 وسط التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتصاعد عدم اليقين مرة اخري وسط الغزو الروسي لأوكرانيا ، حيث أدت العقوبات المفروضة علي روسيا إلي حالة من عدم اليقين بشأن العلاقات التجارية في المستقبل.

ولهذا أدي الي ضعف النشاط الاقتصادي حيث قد تقرر الشركات الجديدة عدم الدخول إلي السوق وتوقف الشركات القائمة التوظيف والاستثمار، حيث يشير تقرير آفاق للاقتصاد الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بأن التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 2018 يقلل بعد عامين الاستثمار بنحو 3.5%، وكذلك تؤدي إلي تقليل الناتج المحلي الإجمالي 0.4% ، وبالإضافة إلي ارتفاع معدل البطالة بمقدار نقطة واحدة ، وذلك مع العلم بأن الأثر علي الاستثمار يكون أكبر بالنسبة للأسوق الناشئة والاقتصادات الأكثر انفتاحاً والشركات ذات الديون المرتفعة.

وبالنظر إلي أهمية التجارة خاصةً لآسيا ومع وجود سيناريو للغزو الروسي الأوكراني ينص علي احتمالية انقسام العالم إلي كتلتين ، ومع تقييد التجارة بين الدول المؤيدة لروسيا ، وتلك التي تعارضها، فيمكن أن تقدر الخسائر السنوية العالمية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ بأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعكس الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة في المنطقة وتكون الخسائر أكبر في البلدان التي تكون فيها التجارة مع الكتلة الأخرى الكبيرة ، وذلك بسبب فقدان أسواق التصدير وانقسام شبكات الإنتاج المعقدة، ومع تفكك التجارة وعدم وجود التخصص سيؤدي ذلك إلي تداعيات خطيرة علي أسواق العمل ،حيث أنه مع وجود هذا السيناريو ستصل متوسط خسائر التوظيف في البلدان الآسيوية إلي 7%.

إن هذا التفتت الاقتصادي أيضاً قد يكون له آثاراً ضارة قصيرة المدي علي الروابط المالية، ويؤدي إلي آثار ضارة طويلة المدي تتمثل في انخفاض التنويع وتباطؤ نمو الانتاجية وذلك نتيجة انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر، ولأن التجارة هي محرك النمو ولكي تظل كذلك لابد من التراجع عن القيود التجارية الضارة وتقليل عدم اليقين وزيادة الاتفاقيات الإقليمية علي المستوي متعدد الأطراف ،بالإضافة إلي إعادة تفعيل نظام تسوية المنازعات الخاص بمنظمة التجارة الدولية.

رابعا :حالة عدم اليقين العالمية واقتصادات آسيا النامية

بسبب الانتعاش الشديد في الطلب المحلي والتوسع المستمر في الصادرات فمن المتوقع أن تنمو اقتصادات آسيا النامية بنسبة 5.3% عام 2023، إلا أن حالة عدم اليقين العالمية والناتجة عن غزو روسيا لأوكرانيا واستمرار جائحة فيروس كورونا وتشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية قد تؤدي إلي مخاطر لهذا التوقع.

ووفقاً لتوقعات التنمية الآسيوية الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي (ADB) لعام 2022 ، انه من المتوقع عودة العديد من المناطق بما في ذلك جنوب وشرق آسيا إلي معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها قبل الوباء، وبالرغم من أن التضخم في المنطقة ما زال تحت السيطرة إلي أنه من المتوقع أن يرتفع إلي 3.7% عام 2022ويتراجع إلي 3.1% عام 2023، إلا أن الخطر الشديد علي تطور التوقعات الاقتصادية لآسيا يتمثل في الغزو الروسي لأوكرانيا حيث تؤثر الحرب علي ارتفاع حاد في اسعار السلع الأساسية مثل الوقود.

ولهذا فإن انتعاش الطلب المحلي وتخفيف القيود علي التنقل بسبب تقديم اللقاحات والزيادة في الصادرات أدت إلي تعافي آسيا النامية عام 2021، كذلك ظلت التحويلات المالية إلي المنطقة مرنة خاصةً للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير علي تلك التحويلات المالية الواردة، أضف إلي ذلك انتعاش السياحة الدولية للاقتصادات التي بدأت في الانفتاح بما في ذلك سيريلانكا وجزر المالديف وبعض اقتصادات في المحيط الهادئ،وهذا يتضح فيما يلي :

جدول (2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم (%) سنوياً

	معدل نمو الناتج المحلي				التضخم			
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	*٢٠٢٣	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	*٢٠٢٣
آسيا	٠,٨ـ	٦,٩	٥,٢	٥,٣	٣,٢	٢,٥	٣,٧	٣,١
القوقاز و آسيا الوسطي	٢,٠ـ	٥,٦	٣,٦	٤,٠	٧,٧	٨,٩	٨,٨	٧,١
شرق آسيا	١,٨	٧,٦	٤,٧	٤,٥	٢,٢	١,١ـ	٢,٤	٢,١
جنوب آسيا	٥,٢ـ	٨,٣	٧,٠	٧,٤	٦,٥	٥,٧	٦,٥	٥,٥
جنوب شرق آسيا	٣,٢ـ	٢,٩	٤,٩	٥,٢	١,٥	٢,٠	٣,٧	٣,١
المحيط الهادئ	٦,٠ـ	٠,٦ـ	٣,٩	٥,٤	٢,٩	٣,١	٥,٩	٤,٧

المصدر: بنك التنمية الآسيوي 2022.

*متوقع

يتضح من الجدول السابق أن معظم دول آسيا النامية ستشهد نمواً فنجد أن اقتصادات آسيا الوسطي والقوقاز تنمو بنسبة 3.6% عام 2022 ونسبة 4% عام 2023، كذلك الاقتصادات المعتمدة علي التجارة في جنوب شرق آسيا تحقق معدل نمو بنسبة 4.9% عام 2022 ونسبة 5.2% عام 2023 مقارنة بنسبة 2.9% عام 2021.

كذلك اقتصادات المحيط الهادئ والتي تعتمد علي السياحة تنمو بنسبة 3.9% عام 2022 ونسبة 5.4% عام 2023 وذلك بعد انكماش بنسبة 0.6% عام 2021، وفيما يخص معدلات التضخم وبالرغم من أن المعدلات مازالت في المنطقة تحت السيطرة إلا أنها سترتفع من 2.5% عام 2021 لتصل إلي 3.7% عام 2022،والجدول السابق يشير إلي ارتفاع معدلات التضخم في جميع دول آسيا النامية.

خامسا :الأزمات الاقتصادية في بعض الدول الآسيوية:

شهدت بعض الدول الآسيوية العديد من الأزمات الاقتصادية ومنها :

1- سيريلانكا:

تكافح سيريلانكا لدفع ثمن الواردات المهمة مثل الوقود والغذاء والدواء لسكانها البالغ عددهم 22 مليون نسمة، كما ارتفع معدل التضخم بنحو 50% مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 80% عما كانت علية قبل عام، وكذلك تراجعت قيمة الروبية السريلانكية مقابل الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية العالمية الأخرى ، وهو ما يعود إلي السياسات الاقتصادية الخاطئة والتي ظهرت أثارها بسبب الوباء مما أدي إلي تراكم الديون .

وأصبحت سريلانكا أول دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتخلف عن سداد ديونها الخارجية البالغة 51مليار دولار منتصف ابريل 2022 فوفقا لصندوق النقد الدولي فقد أعلن أنه توصل إلى اتفاق مع سريلانكا على خطة إنقاذ بقيمة 2.9 مليار دولار تمتد إلى 4 أعوام، وذلك لمساعدة هذا البلد الواقع جنوب آسيا والغارق في أزمة اقتصادية عميقة، فارتفاع أسعار الفائدة و معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملات وارتفاع مستويات الديون وانخفاض احتياطات العملات الأجنبية يؤثر أيضاً علي الاقتصادات الأخرى في المنطقة.

2- لاوس:

تواجه لاوس الواقعة في جنوب شرق آسيا والتي يبلغ عدد سكانها 7.5 مليون نسمة خطر التخلف عن سداد ديونها الخارجية لعدة أشهر والبالغة 1.6 مليار دولار حيث أدي الغزو الروسي لأوكرانيا إلي ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة الضغط علي إمدادات الوقود مما أدي إلي ارتفاع تكلفة الغذاء في بلد يعيش ما يقرب من ثلث سكانه في فقر حيث بلغ معدل التضخم السنوي 38% في ديسمبر 2022 .

حيث انخفضت عملة لاوس (الكيب) بأكثر من ثلث قيمتها أمام الدولار الأمريكي وبالتالي تكافح لاوس لسداد ثمن الواردات والتي تبلغ تكلفتها 18 مليون دولار عام 2022 ، كما بلغ الدين العام في لاوس 88% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 وفقاً لبيانات البنك الدولي.

3- باكستان:

يعاني الاقتصاد الباكستاني من ارتفاع تكلفة السلع حيث بلغ معدل التضخم السنوي 21.3% في يونيو 2022 وهو أعلي مستوي منذ 13 عام، مثل سريلانكا ولاوس تواجه باكستان احتياطات منخفضة من العملات الأجنبية ،كما ارتفعت أسعار الوقود بنحو 90% منذ نهاية مايو 2022 وذلك بعد أنهت الحكومة دعم الوقود حيث ترغب باكستان في تقليل الانفاق وتتفاوض مع صندوق النقد الدولي لاستكمال برنامج الانقاذ.

4- جزر المالديف:

شهدت جزر المالديف تضخماً في ديونها العامة في السنوات الأخيرة وهي الآن أعلي بكثير من 100% من ناتجها المحلي الإجمالي، مثل سريلانكا ضرب الوباء الاقتصاد الذي كان يعتمد بشدة علي السياحة، إن البلدان التي تعتمد علي السياحة بشكل كبير تميل إلي ارتفاع نسيب الدين العام ، إلا أن البنك الدولي يري أن المالديف معرضة بشكل خاص لارتفاع تكاليف الوقود وذلك بسبب عدم تنوع اقتصادها.

الخاتمة:

يتضح مما سبق تفاقم الأوضاع والأزمات الاقتصادية في العديد من الدول الآسيوية ،فضلا عن تأثير الأزمة الروسية الاوكرانية عليها ، ولاسيما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية ، خاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي،كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

ومن جانب آخر يتضح أن الاقتصادات التي تعاني من عجز في حسابها الجاري مثل سريلانكا وباكستان لجأت إلي صندوق النقد الدولي وحكومات أخرى للحصول علي المساعدات المالية ، كما أنه يمكن ملاحظة أن الدول النامية التي اقترضت بكثافة لسنوات أسسها ضعيفة تجعلها أكثر عرضة من غيرها من الدول لآثار التغيرات والتقلبات العالمية.

ومن ثم فإن البيئة الدولية والمضطربة وحالة عدم اليقين التي أصابت الاقتصاد العالمي والمستمرة منذ بداية تفشي وباء كورونا وحتي الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلي أزمة التوريد العالمية وسلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي إلي تفاقم الأزمة الاقتصادية في آسيا والتي تقترب من الدخول في فترة « ركود تضخمي» ، وبالتالي يمكن القول أن الأوضاع الاقتصادية في آسيا تتأزم وتفرض أزمات وتحديات نقدية ومالية أمام الاقتصادات الآسيوية.

المراجع

1. حبيب محمود(2019)، مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد. متاح علي الرابط التالي:
http://a//merja.com/reading.php?idm=109304

2. انظر :

https://ar.m.wikipedia.org/wiki

3. محمد عبد التواب(2022)، التعافي المستعبد: كيف تأثرت الاقتصادات الآسيوية بالأزمات العالمية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دراسة منشورة بتاريخ 20 يونيو

4. تضم مجموعة آسيان كل من: إندونيسيا، تايلند، فيتنام، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، لاوس، ميانمار، كمبوديا وبروناي.

5. انظر :

https://futureuae.com/ar-ae/main-page/item

6. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2020)، ارتفاع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ظواهر الطقس المتطرف في آسيا، متاح علي الرابط التالي:

https://puplic.wmo.int/ar/media/

7. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية MWO : World Meteorological Organization

8. انظر :

(ESCAP) United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific:
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

9. النظام الإيكولوجي: يشمل النظام الإيكولوجي/ البيئي جميع الكائنات الحية من نباتات وحيوانات وغيرها في مساحة معينة والتفاعل فيما بينهم، وكذلك تفاعلهم مع بيئاتهم غير الحية كالطقس والأرض والشمس والتربة والمناخ والغلاف الجوي. أي يعبر عن العناصر الفيزيائية والبيولوجية المجتمعة في البيئة والتي تمثل مجموعة معقدة من العلاقات وتعمل ككل موحد في تفاعلها مع بيئتها الفيزيائية.
D.cerdeiro, S.kothari, C.redl(2022), Asia and the world face growing risk from economic fragmentation, articles, IMF BLOG

10. انظر :

Https://www.adb.org/news/developing-asia-economies-set-grow-52--year-amid-global-ncertainty

11. بنك التنمية الآسيوي (ADB): Asian Development Bank

12. انظر :

https://www.bbc.com/news/business-61976928